مدى تحقيق برامج التعليم الموازي في التخصصات الإنسانية لأهداف التعليم العالي ـ جامعة الملك سعود "أنموذجًا"

إعداد:[1]

د. حصة بنت سعد العريفي أستاذ مساعد

د. لينا بنت سليمان الخليوي أستاذ مساعد

ملخص الدراسة

سعت الدراسة إلى التعرف على **مدى تحقيق برنامج الماجستير الموازي في التخصصات الإنسانية لأهداف التعليم العالي .. جامعة الملك سعود أنموذجًا من خلال الاهداف التاليه:** التعرف على مدى ما حققته برامج التعليم الموازي في التخصصات الإنسانية خلال فترة تطبيقها في الجامعات السعودية من أهداف التعليم العالي الثلاث: التدريس، والبحث العلمي، والتمهين. و التعرف على الأسس الفكرية التي يستند اليها التعليم الموازي بالجامعات المعاصرة، ومن ثم التوصل إلى اجراءات مقترحة قد تساعد في تطوير برامج التعليم الموازي في التخصصات الإنسانية مستقبلا . وقد تم تطبيق أداة الدراسة (استبانه) في جامعة الملك سعود على (50) عضو من القيادات الادارية و(50) عضو من هيئة تدريس ممن سبق لهم العمل في التعليم الموازي ، بالاضافة الى (20) قائد من القيادات االإدارة في وزارة التعليم .و من ابرز نتائج الدراسة : حصلت عبارات محور التدريس على متوسط حسابي عام (2.01) ممايدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون إلى حد ما على عبارات هذا المحور ، كما حصلت عبارات محور البحث العلمي على متوسط حسابي عام (1.20)مما يدل على أن أفرادعينة الدراسة غير موافقين على عبارات هذا المحور، كما حصلت عبارات محورالتمهين على متوسط حسابي عام (1.20) مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين على عبارات هذا المحور.

[1]() قسم إدارة تربوية ـ كلية التربية ـ جامعة الملك سعود ـ المملكة العربية السعودية

How far the parallel education programs of the humanitarian disciplines go in satisfying the objectives of the higher education…King Saud University as a "Model"

Dr. hessa Bnt Saad El Orefy, and Dr.Lena

Summary

The study sought to identify the extent to which the parallel master program in humanitarian disciplines fulfilled the goals of higher education .. King Saud University model, through the following objectives: teaching, scientific research, and professionalization, to identify the intellectual underpinnings upon which the parallel education is based at the contemporary universities, and then reach a proposed action which may help in the future development of the parallel education programs in the humanitarian disciplines. The study tool (questionnaire) was applied at King Saud University on (50) members of the management leadership, (50) faculty members who were involved in parallel education in the past, in addition to (20) leaders among the management leaderships at the Ministry of Education. The most prominent outcomes of the study: Teaching axis phrases achieved the highest general arithmetic mean (2.01) indicating the study participants agree to some extent on the phrases of this axis, then scientific research axis achieved a general arithmetic mean of (1.2) indicating that the study participants did not agree on the phrases of this axis; and finally professionalization axis achieved a general arithmetic mean of (1.2) indicating the study participants did not agree on the phrases of this axis.

مدى تحقيق برامج التعليم الموازي في التخصصات الإنسانية لأهداف التعليم العالي ـ جامعة الملك سعود "أنموذجًا"

مقدمة:

لقد وقع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية كغيره من دول العالم في الحقبة الأخيرة بين مطرقة الازدياد الطردي لأعداد السكان ورغبة نسبة كبيرة منهم في الالتحاق بالتعليم العالي، وكذلك التحديات التقنية والمعرفية، وضغوطات تجويد التعليم في نفس الوقت.

فبينما كان مجموع عدد سكان المملكة في عام (2005م) يبلغ 24.6 مليون نسمة، ارتفع هذا العدد في عام (2010 م) ليبلغ 27.137 نسمة، وذلك بحسب النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن، الذي أجرته مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في وزارة الاقتصاد والتخطيط في عام 1431هـ/ 2010م.

كما تشير الإحصاءات إلى أن إجمالي نسبة المقيدين في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تأخذ منحًا تصاعديًّا متسارعًا، وإن هذه النسبة في الزيادة مرشحة إلى أن تصل إلى 50% في عام 2020م، حيث ما زال الإقبال كبيرًا جدًّا على التعليم العالي، فهو ما زال يُنظر إليه في المجتمع السعودي على أنه مدعاة للتباهي والحراك الاجتماعي، ناهيك عن أن الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي يرى فيه كثير من الشباب خريجي الثانوية العامة ـ ولا سيما الفتيات ـ ملاذًا آمنًا من البطالة (الغبان وزمان، 1435هـ، ص12).

ومؤسسات التعليم العالي باعتبارها قائدة للمعرفة ومنتجة لها، وذات أبعاد مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية، يطالها التغيير مثل غيرها من المنظمات، وكثير من القضايا التي كانت مؤسسات التعليم العالي تنأى بنفسها عن التعامل معها، صار محتمًا عليها النظر إليها باعتبارها محددًا لقدرتها على الاستمرار والبقاء، وفي هذا السياق أصبحت مفاهيم مثل: السوق، والمنافسة، والعملاء،

قضايا ذات أهمية وضرورة في مؤسسات التعليم العالي، وأصبح التخطيط لخوض غمار التنافسية عملًا أصيلًا وليس تكميليًّا أو اختياريًّا لقيادات هذه المؤسسات (الصالح، 2012، ص297).

من هنا فقد أصبح نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ظل هذين التحديين الكبيرين؛ السكاني والاقتصادي، بأمسِّ الحاجة ليس فقط إلى زيادة التمويل، وإنما إلى البحث عن المزيد من التنوع والتجديد في أشكاله.

فقد بات من الضروري على مؤسسات التعليم العالي الأخذ بصيغ تعليمية جديدة، تقدم خدمات تعليمية إضافية تدعم التعليم النظامي، وتعالج ما قد يشوبه من تقصير، كالتعليم الموازي، والذي نشأ أساسًا ليهتم بعلاج ثغرات التعليم النظامي التي تعوق فرص التعليم للجميع على كافة المستويات التعليمية (باروم، 2005م، ص3).

فقد أتى التعليم الموازي في مقدمة الصيغ التي يتوقع لها الإسهام في سد ثغرات نظام التعليم العالي، وذلك لما يتمتع به من مميزات، منها: أن برامجه تتضمن علاجًا للعديد من مشاكل التعليم العالي، من خلال اتساع مجالاته، ومرونة برامجه، وشموليتها، وتكاملها (البشري، 1433 ـ 1434هـ، ص3).

فالطلاب الذين لم تمكنهم درجات نجاحهم في الثانوية العامة أو ظروف عملهم من الانتساب للجامعات الرسمية، أخذوا يبحثون عن فرص تعليم بديلة، كالتعليم الموازي، في الجامعات الحكومية، والتعليم المفتوح أو التعليم الافتراضي، وذلك بهدف تحسين فرصهم في الوصول إلى فرص العمل المتاحة.

وقد بدأ تطبيق النظام الموازي في المملكة العربية السعودية في عام (1423هـ/ 2002م). علمًا بأن هذا النوع من التعليم يقدم في برامج التعليم الثلاثة: البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه؛ حيث تقوم عشر جامعات بتقديم برامج باستخدام نمط التعليم الموازي لمرحلة البكالوريوس، بينما تقوم جامعتان سعوديتان بتقديم برامج للدراسات العليا (وكالة وزارة التعليم العالي للتخطيط

والمعلومات، حالة التعليم في المملكة العربية السعودية "تقرير منشور"، 2013، ص37).

مما سبق تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تحقيق برامج التعليم الموازي خلال فترة تطبيقها في الجامعات السعودية لأهداف التعليم العالي الأساسية الثلاثة: التدريس، البحث العلمي، والتمهين.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

لقد أثار التعليم الموازي منذ نشأته في الجامعات الحكومية عددًا من التساؤلات لم يكن آخرها التساؤل عن مدى توافر التوزيع النسبي العادل للدخل الحكومي في تقسيم الطلبة، إلى طلبة موازي من دافعي الرسوم، وطلبة انتظام يتمتعون بحقوق التعليم الحكومية المجانية 100% إضافةً إلى إمكانية صرف المكافآت الدراسية لهم، مع أن الفرق بينهم هو عدد محدود من الدرجات، وبالرغم من أن جميع الوسائل التعليمية في الدراسات الموازية والمسائية هي عبارة عن موارد حكومية 100% وتشكل جزءًا من المال العام، فهذه البرامج تستخدم الأبنية والمختبرات والورش وغيرها العائدة للكلية الحكومية الصباحية، كما أن موارد التعليم المسائي لا تذهب جميعها للدولة وإنما توزع بين العاملين كأجور محاضرات ورواتب ومصاريف وغيرها.

من ناحية أخرى فقد أثارت إشكالية تقييم مدى جدوى التعليم الموازي في الجامعات الحكومية، وأثر البرامج الموازية على جودة التعليم عددًا من الأصوات التي نادى بعضها بضرورة تقييم جودة التعليم الموازي في هذه الجامعات، بدعوى أن أعداد الطلاب في التعليم الموازي قد تشكل ضغوطًا إضافية على التعليم الرسمي في ظل محدودية مستلزمات التعليم، وعدد أعضاء هيئة التدريس (علي، 2011م، ص48).

وفي ظل هذه الانتقادات وغيرها من الملاحظات، صدر بتاريخ 15 يونيو 2015م قرار وزير التعليم بإلغاء برامج التعليم الموازي في الجامعات السعودية لجميع التخصصات الإنسانية، وبأن الدراسة للفترة المسائية لدرجات الدبلوم والبكالوريوس والماجستير، ستقتصر فقط على التخصصات الطبية والهندسة، وبرامج التجسير للدبلومات الصحية التابعة لوزارة الصحة.

وبرر هذا القرار بأنه قد جاء "إثر ملاحظات عدة رصدت على البرامج"، مؤكدًا أنه قد صدر "انطلاقًا من حرص الوزارة على تقديم الجامعات للبرامج والخدمات التعليمية المميزة، وضمان جودة تطبيقها بما يحقق التطلعات المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة، ويحقق أهداف خطط التنمية المستدامة في المملكة في القطاعات كافة، وعلى مختلف الأصعدة والمستويات، وإشارة إلى تجربة التعليم الموازي في الجامعات وما صاحب تطبيقها من بعض الملاحظات التي قد تؤثر في جودة المخرجات، وبحسب الدراسة التي قامت بها الوزارة لتقويم واقع التعليم الموازي في الجامعات في السعودية، التي أكدت في نتائجها توسع الجامعات غير المبرر في تقديم التعليم الموازي في بعض التخصصات".

وبناء على ما سبق فإن مشكلة الدراسة الحالية تتمثل في السعي إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما مدى تحقيق برنامج الماجستير الموازي في التخصصات الإنسانية لأهداف التعليم العالي ـ جامعة الملك سعود "أنموذجًا"

وينبثق من هذا السؤال ثلاثة تساؤلات فرعية تمثل الأهداف الرئيسة الثلاث للتعليم العالي، وهي:

1- ما مدى تحقيق برامج التعليم الموازي في التخصصات الإنسانية خلال فترة تطبيقه في الجامعات السعودية في مجال التدريس، والبحث العلمي، والتمهين؟
2- ما الأسس الفكرية التي يستند إليها التعليم الموازي بالجامعات المعاصرة؟
3- ما الإجراءات المقترحة لتطوير برامج التعليم الموازي في التخصصات الإنسانية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي:

1- التعرف على مدى ما حققته برامج التعليم الموازي في التخصصات الإنسانية خلال فترة تطبيقها في الجامعات السعودية من أهداف التعليم العالي الثلاثة: التدريس، البحث العلمي، والتمهين.

2- التعرف على الأسس الفكرية التي يستند إليها التعليم الموازي بالجامعات المعاصرة.

3- التوصل إلى اجراءات مقترحة قد تساعد في تطوير برامج التعليم الموازي في التخصصات الإنسانية مستقبلًا.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال الآتي:

1- ردود الفعل الكبيرة والمتباينة التي خلفها قرار إلغاء التعليم الموازي بين مؤيد لهذا القرار ومقتنع بأسبابه المعلنة، وبين معترض عليه، ومتخوف من عواقبه على المستفيدين.

2- أن الدراسة تتناول تقييم تجربة برنامج الماجستير الموازي في التخصصات الإنسانية بالمملكة العربية السعودية، والتي قد تسهم مستقبلًا في إخراج هذا التعليم إلى الوجود بصيغة جديدة، مع إمكانية تلافي السلبيات التي أعاقت استمراره.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على الحدود التالية:

- **الحدود الموضوعية للدراسة:** سيتم دراسة مدى تحقق برامج التعليم الموازي في التخصصات الإنسانية لأهداف التعليم العالي؛ من حيث (الواقع، الأسس الفكرية).
- **الحدود البشرية والمكانية للدراسة:** تم تطبيق الدراسة في جامعة الملك سعود على (50) عضوًا من القيادات الإدارية، و(50) عضوًا من هيئة تدريس ممن سبق لهم العمل في التعليم الموازي، بالإضافة إلى (20) قائدًا من قيادات الإدارة في وزارة التعليم.
- **الحدود الزمنية للدراسة:** طبقت هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 1436/ 1437هـ.

مصطلحات الدراسة:

التعليم الموازي: يعرف (الأمين، 2009م، ص11) التعليم الموازي بأنه "قبول عدد إضافي من الطلبة لكل اختصاص في الجامعات الحكومية لقاء تحميلهم كامل تكلفة اختصاصهم".

كما يعرفه (الصالح، 2012م، ص306) بأنه: "فتح المجال للجامعات باستخدام نظام موازٍ لإتاحة الفرصة للراغبين في مواصلة التعليم الجامعي أثناء العمل برسوم مالية تزيد من موارد الجامعات".

أما تعريف اليونيسكو للتعليم الموازي فينص على أنه "قبول عدد إضافي من الطلاب لكل اختصاص في الجامعات الحكومية، وذلك لقاء تحميلهم كافة تكلفة اختصاصهم". (السالوس وصديقي، 2013، ص76).

أما **التعريف الإجرائي** للتعليم الموازي في هذه الدراسة فيتمثل بأنه:

برنامج تعليم مسائي تم تقديمه في الجامعات السعودية لمرحلة الماجستير في التخصصات الإنسانية بين عامي 2002 ـ 2016م، وذلك بشكل متسق مع التعليم النظامي؛ من حيث مناهجه، وأهدافه، وميزاته، وإصدار الشهادات، وتفرض عليه الجامعات رسومًا دراسية مقابل المرونة في بعض شروط القبول لمن لا يستطيعون تحقيق كامل الشروط، أو لم تتوافر لهم فرصة القبول في البرامج النظامية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وهو المنهج الأنسب لتحقيق أهداف الدراسة الحالية؛ حيث يعتبر المنهج الوصفي التحليلي أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف الظاهرة، وتصويرها تصويرًا كميًّا، عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها، وإخضاعها للدراسة الدقيقة (البصام، 2007م، ص106). وقد حاولت الدراسة من خلال هذا المنهج الإجابة عن الأسئلة، واستخلاص النتائج، وذلك من خلال الاعتماد على استبانة تم تصميمها لأغراض هذه الدراسة وفقًا للخطوات العملية المتعارف عليها.

الدراسات السابقة:

تم الاطلاع على عدد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الدراسة، وذلك من أجل التعرف على ماهية المواضيع التي تناولتها الدراسة، وخطوات التناول، والأدب النظري، والتعرف على الأساليب والإجراءات البحثية التي اتبعتها، والنتائج التي توصلت إليها، وانطلاقًا من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة، فإن الباحثات قد تناولن في هذا الصدد الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، وترتيبها من الأحدث إلى الأقدم.

أولًا ـ الدراسات المحلية:

- **دراسة السالوس والصديقي (2013م) بعنوان: "مشكلات التعليم الموازي في جامعة طيبة من وجهة نظر الطالبات"**، هدفت الدراسة إلى تحديد مشكلات التعليم الموازي في جامعة طيبة من وجهة نظر الطالبات، وذلك من خلال الوقوف على مشكلات التعليم الموازي على المستوى الإداري، ومستوى البنية التحتية، والمستوى الأكاديمي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، أما أداة الدراسة فهي استبانة طبقت على عدد من طلاب التعليم الموازي والمستمر في جامعة طيبة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، ومن أبرزها ما يلي:

1. تتمثل المشكلات على المستوى الإداري في محدودية خيارات التخصص عند الالتحاق بالتعليم الموازي، كما أن معظمها لا يواكب متطلبات سوق العمل، كما لا تسمح الوحدة بتحويل الطالبات من برنامج أكاديمي لبرنامج آخر، ويفتقر إلى التواصل الجيد بين الطالبة ووحدة القبول والتسجيل.
2. أما فيما يتعلق بالمشكلات على مستوى البنية التحية فقد كان أعلى تلك المشكلات من حيث مستوى التواجد أنه لا تتوفر لوحات إرشادية خاصة للطالبات المستجدات بالتعليم الموازي، ولا تتوفر لهن وحدة طبية في الفترة المسائية، ولا تتوفر لهن خدمات موازية لمثيلاتهن من طالبات الفترة الصباحية مثل وسائل مواصلات لنقلهن في الفترة المسائية، وخدمات المكتبة العامة والتصوير، ومطعم أو كافتيريا لتقديم الوجبات الخفيفة بمستوى جيد.
3. وأما فيما يتعلق بالمشكلات على المستوى الأكاديمي، فقد كان أعلى تلك المشكلات من حيث مستوى التواجد اعتماد طرق التدريس لمقررات التعليم الموازي بشكل كبير على الطرق التقليدية من الإلقاء والمحاضرة، وضعف استخدام الوسائل التعليمية، وعدم تخصيص أعضاء هيئة التدريس ساعات

مكتبية خاصة بطالبات التعليم الموازي، وما يترتب على ذلك من افتقار التواصل الجيد بين الطالبات وأعضاء هيئة التدريس.

- **دراسة الرشود (2012م) بعنوان: "المشكلات التعليمية لدى طلاب التعليم الموازي في مرحلة الماجستير، في كليتي أصول الدين، واللغة العربية، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية"**، هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المشكلات التعليمية لدى طلاب التعليم الموازي في مرحلة الماجستير في بعض الأقسام العلمية في كليتي أصول الدين واللغة العربية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، أما أداة الدراسة فهي استبانة طبقت على عدد من طلاب التعليم الموازي والمستمر، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

1. تعاني عينة الدراسة بقوة من وجود مجموعة من المشكلات التعليمية، كضعف إلمام الطلاب بلائحة الدراسات العليا فيما يتعلق بالاختبارات والتقويم، وعدم تحديد مرشدين أكاديميين للطلاب منذ بدء الدراسة، وتأخر تسجيل خطة البحث؛ حيث تمر بعدة لجان تستغرق وقتًا طويلًا، وعدم مراعاة القسم لكون طلاب التعليم الموازي غير مفرغين، وضعف إلمام الدارسين بلائحة الدراسات العليا، فيما يتعلق بالتأجيل والحذف وما يترتب عليهما.
2. تعاني عينة الدراسة بدرجة متوسطة من وجود مجموعة من المشكلات التعليمية، أهمها: تركز الاختبارات على مستوى التذكر مع إهمال باقي المستويات، وضعف استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة من بعض الأساتذة، واستخدام الطريقة التقليدية في التدريس، وكثرة أيام الدراسة الأسبوعية، وقلة درجات الأعمال الفصلية رغم أهميتها، وكثرة متطلباتها، وعدم وضوح الخطة الدراسية في بعض المقررات؛ مما يسبب التداخل بينها، وعدم استشارة الطلاب في أساليب التقويم.

- **دراسة البشري (1433 ـ 1434هـ) بعنوان: "تقويم جودة الخدمة التعليمية المقدمة في برنامج التعليم الموازي، دراسة ميدانية على جامعة أم القرى"**، هدفت الدراسة إلى تقويم جودة الخدمة التعليمية في برنامج التعليم الموازي بجامعة أم القرى، والذي يتضمن السنة التأهيلية المسائية والسنة التحضيرية المسائية والدراسات العليا المسائية والدبلومات المسائية، وذلك للتعرف على مستوى تلك الخدمة من وجهة نظر الطالبات في مجالات: التخصصات الدراسية المتاحة، خدمات التدريس والفعاليات الأكاديمية المرتبطة به، خدمات القبول والتسجيل ودفع الرسوم الدراسية، خدمات الإدارة والأنظمة واللوائح، خدمات العلاقات العامة والتواصل مع المستفيدين، خدمات البنية التحتية من مبانٍ ومعامل ومرافق. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي؛ لقياس آراء عينة طبقية عشوائية من طالبات برنامج التعليم الموازي بجامعة أم القرى , واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة طبقت على عدد من طلاب التعليم الموازي والمستمر، وتوصلت النتائج إلى: أن مستوى جودة الخدمة التعليمية في برنامج التعليم الموازي بجامعة أم القرى من وجهة نظر الطالبات كان بدرجة متوسطة في جميع المجالات الستة للتخصصات الدراسية المتاحة، التدريس والفعاليات الأكاديمية المرتبطة به، القبول والتسجيل ودفع الرسوم الدراسية، خدمات الإدارة والأنظمة واللوائح، خدمات العلاقات العامة والتواصل مع المستفيدين، وخدمات البنية التحتية.
- **دراسة باروم (2005م) بعنوان: "التعليم الموازي ضرورة عصرية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية"**، استهدفت الدراسة التعرف على طبيعة التعليم الموازي في جامعة الملك عبد العزيز، وتأكيد دوره في استحداث أساليب تعليمية وطرق تدريسية وتعليمية فعالة، وأسباب اللجوء إليه كآلية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، أما أداة الدراسة فتمثلت في استبانة من إعداد الباحثة، أظهرت النتائج بشبه إجماع فئات العينة قصور التعليم النظامي؛ مما استدعى قيام نظام التعليم

الموازي، وأن التعليم الموازي يوفر الفرص لتحقيق متطلبات المجتمع، متمثلة في احتياجات سوق العمل، كما أكدت النتائج على ضرورة ربط التعليم بالعمل وربط العمل بالتطبيق.

ثانيًا ـ الدراسات العربية:

- **دراسة بيومي والطويل (2010م) بعنوان: "التعليم الموازي للكبار في مصر في ضوء بعض التجارب والخبرات الأجنبية المعاصرة"**، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم الموازي في مصر، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، أما أداة الدراسة فهي استبانة طبقت لاستقصاء آراء عينة من المسئولين والمعلمين والدارسين، واستطلاع رأي الخبراء حول تطوير التعليم الموازي، إضافة إلى استعراض بعض الممارسات والخبرات الأجنبية في مجال التعليم الموازي، ومحاولة الاستفادة منها لتحسين وتجويد واقع التجربة المصرية. وقد توصلت الدراسة إلى: ضرورة أن يكون للتعليم الموازي ركيزة أساسية في السياسة التعليمية في النظام التعليمي المصري، وأهمية توفير الهيكل المؤسسي له بحيث تكون له شخصية اعتبارية، إضافة إلى التجديد في صيغه باستخدام التقنيات التعليمية الحديثة.
- **دراسة شريان (2009م) بعنوان: "تحليل الوضع الراهن لجامعة صنعاء"**، هدفت الدراسة إلى تحليل وضع البيئة التعليمية بجامعة صنعاء، من حيث المدخلات والمخرجات والعمليات التعليمية، وتحديد المشاكل والفجوات المحتملة؛ ومن ثم تقديم التوصيات بتحسين هذه المكونات. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، أما أداة الدراسة فهي استبانة طبقت على عدد من طلاب وأعضاء هيئة التدريس في التعليم الموازي والمستمر، أظهرت الدراسة انخفاضًا في أداء طلاب الموازي عن طلاب النظام العام، وحتى بعد دراسة أكثر من سنة في الجامعة فمستوى طلاب السنة الثانية في الموازي كان أقل من مستوى الطلاب في النظام العام بمستوى

دلالة 0.001، كما تشير النتائج إلى أن هناك شعورًا بعدم الرضا من كل فئات أفراد عينة الدراسة، طلاب النظامين العام والموازي، والأساتذة، والإداريين، عن الخدمات التي تقدمها الجامعة.

- **دراسة زهو (2004م) بعنوان: "دراسة تحليلية لأهم الاتجاهات الحديثة في صيغ التعليم الموازي"**، هدف البحث إلى دراسة وتحليل أهم الاتجاهات الحديثة في صور وأشكال التعليم الموازي بوصفه أحد الأنظمة الهامة التي تساهم بشكل فعال في علاج الكثير من سلبيات التعليم النظامي، وكذلك مواجهة بعض التحديات التي تجابهه. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، أما أداة الدراسة فهي استبانة طبقت على عدد من طلاب التعليم الموازي والمستمر. وخلصت نتائج الدراسة إلى أهمية الدور الذي يؤديه التعليم الموازي في مواجهة مجموعة من سلبيات التعليم النظامي، مع ضرورة وضوح الفلسفة والمفهوم لهذا النوع من التعليم.

ثالثًا ــ الدراسات الأجنبية:

- **دراسة (Dodd, 2011) بعنوان: "التعليم الموازي في برامج الدراسات العليا ــ دراسة توقعات وخبرات ووجهات نظر الطلاب":**

"Parallel teaching of postgraduate coursework students in undergraduate courses: An examination of student expectations, experiences and views".

هدفت الدراسة المسحية إلى استكشاف توقعات وخبرات وآراء طلاب الدراسات العليا بشأن التعليم الموازي في المستوى التمهيدي، والذين يشتركون مع طلاب التعليم العادي في بعض البرامج الدراسية بكلية الاقتصاد، بجامعة أديلايد الأسترالية. وذلك لتسليط الضوء على بعض القضايا التي تثير القلق لدى الطلاب، وتطوير فهم طلاب الدراسات العليا حول التعليم الموازي قبل البدء، والاستفادة من وجهات نظرهم عن توقعاتهم واحتياجاتهم في المساعدة في تصميم الدورات المستقبلية للتعليم الموازي، في سبيل تقديم مجموعة من التوصيات

لأفضل الممارسات في مجال البرامج الموازية للدراسات العليا. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي، أما أداة الدراسة فهي استبانة طبقت على عدد من طلاب التعليم الموازي والمستمر أما أهم نتائج الدراسة فقد كانت:

1- أن 50% من أفراد العينة أقرت بتوقعها بأن درجاتهم ستؤهلهم للتعليم الموازي، بينما أجاب باقي أفراد العينة بأنهم لم يتوقعوا ذلك.
2- 75% من أفراد العينة أوضحوا أنهم كانوا يحملون تصورًا سابقًا سلبيًّا عن التعليم الموازي قبل الالتحاق به.
3- ما يقارب من 18% من أفراد عينة الدراسة أوضحوا أنهم لا يزالون يحملون تصورًا سلبيًّا عن التعليم الموازي بعد مشاركتهم في برامجه، في مقابل 54% أفادوا بأن تصورهم الحالي هو تصور جيد، وحيادية الباقين.
4- 27% من أفراد العينة أفادوا بأنهم استفادوا من دمجهم في بعض الدورات الدراسية مع طلبة التعليم العالي العادي، وأجاب 45% بأن ذلك لم يقدم لهم إفادة تُذكر، والباقي محايدون.
5- أفاد 36% فقط من أفراد عينة الدراسة بأنهم يطالبون بمعاملة مساوية مع طلاب البرامج العادية.
6- أشار جميع أفراد العينة إلى حاجتهم إلى تلقي المزيد من الدعم من الموظفين، المزيد من الدعم للموظفين.
7- أعرب بعض الطلاب عن حاجتهم إلى المزيد من الوقت في المجموعات الدراسية، إلا أن هذه النتيجة لم تكن حاسمة؛ بسبب أن كثيرًا من طلاب الدراسات العليا لديها أيضًا التزامات تجاه العمل والأسرة كبيرة.

الإطار النظري:

إن إصلاح منظومة التعليم والتعلم بمختلف مراحله كل لا يتجزأ، كما أنه عملية مستمرة تتواكب مع المتغيرات والتحديات العالمية والمحلية المتسارعة والمتشابكة والتي يتطلبها الدخول في عصر المعرفة، مما يجعل التعليم أحد أهم مشروعات أمننا القومي.

ويعتبر التعليم العالي أحد هذه المراحل والذي يمثل مراكز إشعاع في المجتمعات المعاصرة، كما أنه النواة الأولى التي يقع عليه عبء صناعة القادة، وتكون إطارات الأمة، فهو مسئول رئيسي عن تكوين الأجيال وتجهيزها لتحمل عبء المنافسة في عالم متغير تتوق فيه المجتمعات إلى سد ثغرات العلم والثقافة، ذلك لتحقيق التنمية بمفاهيمها المعاصرة التي تركز على التنمية البشرية. من خلال استثمار قدرات البشر وإمكاناتهم الفكرية، وإعطاء كل فرد فرصة المشاركة في عمليات التنمية.

مما لا شك فيه أن التعليم العالي بمؤسساته المختلفة وخاصة الجامعات، هو وسيلة المجتمع في تحقيق هذه التنمية البشرية بكافة أبعادها. حيث أصبحت الجامعات وشتى مؤسسات التعليم العالي قرينة التنمية والتقدم، ذلك إذا ما خلعت لباس التعالي عن واقعها الاجتماعي وخلعت لباس العزلة عما يدور في مجتمعها وقصر خدماتها على وجهاء القوم دون غيرهم، وإذا كانت جامعات الأمس قد اتخذت من الفكر والتأمل والثقافة الحرة مدارًا لحركتها ومجالًا لنشاطها، مهملة الظواهر الكونية وعلاقاتها ومتغيراتها، غير عابئة بالمجتمع وثقافته وحاجاته، مترفعة عن الحياة ونشاطاتها المختلفة، فإن جامعات اليوم وشتى مؤسسات التعليم العالي لا بد أن تدور في فلك مجتمعها تخدم حاجاته، وتسعى لتحقيق أهدافه (الخطيب، 2003م، ص2) ذلك من خلال إعداد أصحاب المهن وتدريبهم، وتقديم الاستشارات، وإجراء الدراسات وخدمة مؤسسات المجتمع وأفرادها، ويعد التعليم الموازي أحد البرامج التي أتاحتها الجامعات لإتاحة

الفرصة للراغبين في مواصلة التعليم الجامعي برسوم مالية ممن لم تتوافر لهم فرصة القبول في البرامج النظامية.

أهداف التعليم العالي:

أولًا ـ التدريس:

إن المهمة الأولى والأكثر شيوعًا في مؤسسات التعليم العالي هي التدريس، وتحويل المدخلات البشرية من الأشخاص العاديين إلى كفاءات ذات قدرات معينة يمكنها ممارسة دورها في خدمة المجتمع والمساهمة في التنمية الوطنية باختلاف أدوارها. وينبغي أن تركز عمليات التدريس والتعليم على تزويد الطلبة بمزيج من المعرفة والمهارات والسلوك، بما يتيح إعداد الخريجين لمقابلة احتياجات سوق العمل، والقدرة على المنافسة مع غيرهم من خريجي مؤسسات التعليم العالي الأخرى، سواء المحلية أو الدولية (الصالح، 2012هـ، ص301).

وقد اهتمت الدراسة الحالية بالتعرف على ما حققته برامج الماجستير الموازي في التخصصات الإنسانية في الجامعات السعودية في مجال التدريس كأول أهداف التعليم العالي، وذلك من خلال ثمانية محاور رئيسية، هي:

1- تكريس مفهوم الجودة الشاملة والتحسين المستمر في الأنشطة التدريسية لبرامج التعليم الموازي.
2- متابعة ومراجعة أنظمة تقييم التحصيل الدراسي للطلاب في كل المقررات.
3- الحرص على أن يكون نمط التدريس الموازي مساوٍ من حيث الإيجابيات للنمط الصباحي.
4- إيجاد ما يكفي من التنسيق والتكامل بين برامج التعليم الموازي وبرامج التعليم الجامعي.
5- توفير عدد من الكوادر في الجامعات كافٍ ومناسب لنوعي التدريس العادي والموازي.
6- الحرص على إيجاد وقت كافٍ من قبل أعضاء هيئة التدريس مخصص للعمل مع طلاب الموازي للإرشاد الأكاديمي.

7- إيجاد ما يكفي من الوقت المخصص لتدريس برامج التعليم الموازي لمراعاة الجانب الإبداعي في العمل التعليمي.

8- التحقق من أن فئات الطلاب التي يشملها التعليم الموازي كالطلاب ذوي المعدلات الأقل أو غير المتفرغين، لا يسبب ضعف العملية التعليمية.

ثانيًا ـ البحث العلمي:

يعد البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي من المهام الأساسية التي تنص عليها الأنظمة الأساسية لهذه المؤسسات، باعتبارها تمثل البيئات الحقيقية للبحث العلمي، حيث إنها تمتلك أكثر من 75% من القطاعات البشرية العاملة في حقل البحث العلمي (الخزاعلة، 2010م، ص 366).

إن تطوير فلسفة التعليم العالي يتم عبر اعتراف الجامعات بأن مهمتها الأساسية ليست فقط التعليم الأساسي ورفد العناصر البشرية بذلك، وإنما مهمتها أيضًا خلق روابط شراكة مع قطاعات الإنتاج؛ بغرض إجراء وتطبيق البحوث التطبيقية. وصياغة مناخ بحثي يشجع من خلاله الأكاديميون والباحثون على إمكانية تعزيز مكانة البحث التطبيقي والأكاديمي، وتطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يسهل تحديد المشاكل، وتوفر المعلومات، وعرض البيانات (الصالح، 2012م، ص302).

لقد تحول مفهوم الجامعات في الحقبة الأخيرة إلى مؤسسة رسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، فالجميع يتفق على أن الجامعة فضاء يجمع طائفة من الباحثين، لهم الحرية الكاملة لمباشرة البحث العلمي في أيّ مجال معرفي؛ من أجل الإسهام في الصناعة والتعليم، وإيجاد مجال خصب لمشاركة المجتمع معرفيًّا واجتماعيًّا (وكالة وزارة التعليم العالي للتخطيط والمعلومات "الوظيفة الثالثة للجامعات"، 2013م، ص7).

وقد اهتمت الدراسة الحالية بالتعرف على ما حققته برامج الماجستير الموازي في التخصصات الإنسانية خلال فترة تطبيقها في الجامعات السعودية في مجال البحث العلمي، وهو ثاني أهداف التعليم العالي، وذلك من خلال ثمانية محاور رئيسية، هي:

1- توافر إمكانات وأجهزة ومنشآت البحث العلمي لطلاب الموازي بالشكل الكافي.
2- تخصيص مخصصات كافية للبحث العلمي لطلاب الموازي.
3- العمل على إتقان طلبة الموازي للمنهجية العملية للبحوث والدراسات.
4- الحرص على أن تؤهل برامج التعليم الموازي الطالب فعليًا ليكون "باحثًا".
5- إيجاد قدر كاف من التنسيق في برامج التعليم الموازي بين برنامج المقررات التي يجتازها الطالب والأنشطة البحثية.
6- إيجاد ما يكفي من كوادر أعضاء هيئة التدريس لمتابعة البحث العلمي للطلاب.
7- اتخاذ التدابير التي تضمن عدم تأثير العبء التدريسي للأساتذة على نوعية البحث العلمي للطلاب.
8- اعتبار نتاج البحث العلمي لطلاب الموازي رصيدًا نوعيًّا للجامعة من البحوث والدراسات.

ثالثًا ـ التمهين:

لقد أصبحت المعرفة محركًا للإنتاج والنمو الاقتصادي، لذلك فقد عظم الاهتمام باقتصاد المعرفة، وهو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين الحياة في جميع المجالات، وذلك عن طريق الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادية، وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجامًا مع تحديات العولمة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (عطية، 2009م، ص150).

ويعنى التمهين بربط التعليم بمتطلبات التنمية وسوق العمل، إذ يتوجب على التعليم العالي الاستجابة لمتطلبات خطط التنمية الوطنية من العمالة الماهرة والمدربة، وكذلك الاستجابة لمتطلبات الاستعمال الأمثل للموارد المادية والبشرية وتوافر الكفاية والفعالية لذلك، بحيث تكون مخرجات التعليم العالي ضمن تخطيط سابق يلي احتياجات المجتمع من الأيدي العاملة الماهرة والمدربة (الترتوري وجويحان، 2009م، ص138).

وذلك من خلال ثمانية محاور رئيسية، هي:

1- الحرص على أن يخدم التعليم الموازي فعليًا مجموعة من التخصصات المطروحة في سوق العمل.
2- العمل على تأهيل مُخرجات التعليم الموازي لتمثل إضافة نوعية لسوق العمل.
3- توجيه التخصصات المطروحة لبرامج التعليم الموازي بخدمة توجه المملكة نحو الاقتصاد المعرفي.
4- العمل على تجويد مخرجات برامج التعليم الموازي لتوازي جودة مخرجات برامج التعليم العادي.
5- إيجاد نوع من التواصل والتنسيق بين الجامعة وأرباب العمل للمساهمة في توظيف خريجي برامج التعليم الموازي من غير المدرجين وظيفيًا.
6- تشجيع من هم على رأس العمل من الراغبين بإكمال دراستهم العليا على مسار التعليم الموازي من أجل تجنب تعقيدات التفرغ.
7- الحرص على إيجاد قنوات لتوظيف خريجي برامج التعليم الموازي من غير الموظفين، ومحاربة العقبات التي تحول دون ذلك، كالسن أو الانقطاع عن التعليم.
8- تعزيز الجامعات للثقة في برامج التعليم الموازي، من خلال ألّا تحجم هذه الجامعات عن سد احتياجاتها من أعضاء هيئة التدريس بأفراد حاصلين على درجاتهم العلمية وفق برنامج التعليم الموازي.

مبررات إنشاء التعليم الموازي في الجامعات السعودية:

لقد حقق التعليم العالي فعليًّا في البلدان العربية، ومنها المملكة العربية السعودية، خلال العشر سنوات الأخيرة، العديد من الإنجازات، تتمحور حول أربعة مواضيع أساسية:

1- زيادة الفرص الدراسية.

2- تطوير نظم القبول والدعم من أجل زيادة الفرص وتوفير التكافؤ والعدالة.

3- تنويع التعليم العالي وارتفاع عدد مؤسساته وانتشارها جغرافيًّا.

4- إنشاء بنى لضمان الجودة وضبط الجودة (الأمين، 2009م، ص5).

وفي مجال تنويع التعليم العالي، كان لإنشاء نظام التعليم الموازي في المملكة العربية السعودية كما هو الحال في عدد كبير من الدول النامية العربية والأجنبية مجموعة من المبررات، كان أهمها:

1- تدني قدرة مؤسسات التعليم العالي على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة الراغبين في الالتحاق بهذه المؤسسات نتيجة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي (الصرايرة والعساف، 2008م، ص5).

2- تناقص التمويل الحكومي للتعليم العالي ويقابله تزايد تكاليفه؛ مما يتطلب التنويع في مصادر التمويل وعدم الاعتماد على الدولة كمصدر وحيد للتمويل.

فلقد تمثلت إحدى تحديات العولمة للتعليم العالي في الدول النامية في زيادة تكلفته، وعدم قدرة الحكومات على فرض الرسوم الجامعية لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية (الترتوري وجويحان، 2009م، ص99).

أمام هذا الضغط، فقد أخذت الجامعات بسياسة قبول تزيد عن مقدرتها الاستيعابية طمعًا بتقليل كلفة الطالب، وأنشأت بعض أنواع التعليم المدفوع كوسيلة لتحصيل الرسوم والأقساط (الأمين، 2009م، ص53).

1- زيادة الضغوطات في مدخلات نظام التعليم العالي الرسمي، المتمثلة بضعف كفاية الأبنية والمستلزمات الأساسية للتعليم، وقصور تناسب هذه المستلزمات مع الأعداد الضخمة للطلاب في مختلف سنوات الدراسة، وضعف كفاية الكادر التدريسي.
2- ظهور فئات الدارسين غير التقليدين من غير المنتظمين والراغبين في التعليم مدى الحياة، والذين سيتزايد طلبهم على التعليم الجامعي، مع تزايد أهمية ذلك في الحياة المهنية المعاصرة (علي، 2011م، ص38).
3- من الفوائد التي عادة ما يوفرها التعليم الموازي الحد من تكدس الطلاب في مجموعات الدراسة في البرامج العادية، مما يسمح بتقليل نسبة الطلبة إلى الأستاذ الواحد، ويعزز الفردية والتمايز، ويوفر إمكانية جمع البيانات لتلبية احتياجات الطلاب، كما أنه يسهل على الأساتذة والموظفين مهام إقامة علاقات أوثق وأكثر إيجابية مع الطلاب في مجموعاتهم الأصغر والأقل عددًا (Villa, Thousand & Nevin, 2004, p. 43).

أهداف التعليم الموازي:

تتحدد أهداف التعليم الموازي فيما يلي:

1- إتاحة الفرصة أمام الطلاب السعوديين وأبناء المقيمين الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها والذين لا تسمح معدلاتهم للالتحاق بالبرامج النظامية لمواصلة تعليمهم الجامعي داخل جامعات المملكة العربية السعودية، بدلًا من الالتحاق أو الانتساب إلى جامعات خارج المملكة؛ وبذلك تسهم الجامعة في تخفيف الأعباء المادية والاجتماعية على الطلاب وأولياء الأمور.
2- تقديم تعليم يماثل التعليم النظامي في المحتوى العلمي، وخطة الدراسة، ونظم تقويم الدارسين، مع اختلاف في توقيت الدراسة.
3- إفساح المجال أمام الموظفين السعوديين الذين لا تمكنهم ظروف العمل من الالتحاق بالبرامج النظامية الجامعية ويرغبون في مواصلة تعليمهم.

4- توجيه القبول بواسطة هذا النظام إلى التخصصات التي يحتاجها المجتمع السعودي مع التحكم في كفاءة المخرجات.
5- تحقيق رغبة كثير من الطلاب غير السعوديين المقيمين مع ذويهم لإكمال دراستهم الجامعية وعدم السفر إلى الخارج.
6- سعي المملكة للقضاء على مشكلة الطاقة الاستيعابية للجامعات السعودية وتقليص الفجوة بين العرض والطلب على مقاعد التعليم العالي.
7- ارتفاع معدل الإقبال على التعليم الجامعي؛ حيث تفيد إحصائيات وزارة التخطيط أن معدل الإقبال على التعليم العالي يتخطى حاجز 13.6% سنويًا.

خصائص التعليم الموازي:

التعليم الموازي يسمح به فقط للدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) وأهم خصائصه:

1- يدرس للطلبة نظير مبالغ مالية تختلف من برنامج لآخر.
2- الدراسة تكون في الفترة المسائية فقط.
3- لا يحصل الطالب على مكافأة مالية.
4- يسمح في برامج التعليم الموازي قبول الطلبة الذين لا يقل تقديرهم العام عن جيد في الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس).
5- وهو عبارة عن وحدات دراسية لمدة سنتين، لا يوجد فيه رسالة كاملة ولا مناقشة، بل مشروع تخرج بحثي يدرس كمادة ويكون رسالة مصغرة جدًا (مدونة إلكترونية، 2016، www.blogspot.com)

آلية التدريس:

آلية التدريس هي نفس آلية التدريس في البرامج التقليدية (الدراسة بالانتظام). حيث تعتمد على نفس الخطط الأكاديمية ونفس الدرجة العلمية ونفس الصيغة المكتوبة على وثيقة التخرج. لا يوجد فرق أبدًا سوى في فترة الحضور (الفترة المسائية).

الفئة المستهدفة لبرامج التعليم الموازي:

من الطلبة الذين لا تسمح لهم ظروفهم (كالموظفين مثلًا) بالدراسة في الفترة الصباحية، أو هم الطلبة الذين يقل تقديرهم في البكالوريوس عن جيد جدًّا.

1- الطلاب السعوديون الذين لم تتح لهم فرصة التسجيل في الجامعة بسبب محدودية الأعداد.
2- الموظفون السعوديون الذين يعملون في القطاعين الحكومي والأهلي ويرغبون إتمام دراستهم الجامعية.
3- الوافدون المقيمون في المملكة إقامة نظامية سارية (جامعة الملك سعود، 2016، www.graduatestudies.ksu.edu.sa/ar).

شروط التقديم لبرامج التعليم الموازي:

- تقدير عام في البكالوريوس لا يقل عن جيد.
- الالتزام بالحضور للدراسة انتظامًا في الفترة المسائية.
- دفع الرسوم الدراسية المقررة.
- اجتياز أي شروط أخرى يحددها مجلس القسم أو الكلية.

الشهادات الممنوحة في برامج الموازي:

تمنح الشهادة للمتخرج في البرنامج وفق نظام الدراسات العليا (دبلوم ـ ماجستير ـ دكتوراه) وتمرّ عبر جميع القنوات المعتادة في الجامعة، ولا يشار في الوثيقة إلى أن البرنامج مختلف عن برامج الدراسات العليا العامة (جامعة الملك سعود،2016، http://graduatestudies.ksu.edu.sa).

انتقادات أثيرت حول التعليم الموازي:

برغم المزايا التي قام على أساسها التعليم الموازي في الجامعات حول العالم، والفرص التي أتاحها لآلاف الطلاب لإكمال دراستهم العليا، إلا أنه بعد تطبيقه لم يسلم من مجموعة متنوعة من الانتقادات لسلبياته التي أظهرها هذا التطبيق، ومن أهم هذه الانتقادات:

1- أدى الإقبال المتزايد على التعليم العالي وتنوع قنواته إلى "عدم توفر درجات علمية مهنية متوسطة، مما سيحدث عجزًا كبيرًا في شريحة القوى العاملة من حملة هذه المؤهلات الهامة والأساسية في رفد التنمية في المجتمع وسد حاجته" (علي، 2011م، ص48).

2- أن إدخال التعليم الموازي في التعليم الجامعي دون أي اعتبار للمستوى الأكاديمي للطلبة المقبولين لديهم، قد يفضي بالنهاية إلى تردّي المستوى التعليمي الجامعي (أبو عواد، 2013م، ص96).

3- أن العديد من الدول العربية يتم قبول الطلاب في الجامعات الحكومية وتوزيعهم على أساس المعدلات التي نالوها في الشهادة الثانوية وهذا ما نسميه بالنظام المركزي، لكن بعض البلدان تطبق إجراءات قبول أخرى مثل إجراء مباريات دخول، أو استنادًا إلى اختبارات دولية أو إلى اختبارات وطنية، وغيرها، وبذلك فإن النظام المركزي لا يؤمن بضرورة عدالة توزيع هذه الفرص كلما خضع الطلاب إلى معايير متساوية (الأمين، 2009م، ص10).

4- مع وجود درجة كبيرة من عدم اليقين بشأن معايير برامج الدراسات العليا الموازية، فقد وجدت دراسة استقصائية واسعة أجريت على الجامعات الأسترالية أن واحدًا من كل خمسة من طلاب الدراسات العليا للبرامج الموازية كان غير راضٍ بشكل عام عن سير هذه البرامج، كما كان واحد من كل أربعة أفراد غير راضٍ عن الموارد والخدمات المقدمة من قبل جامعاتهم، وقد أشارت الدراسة في هذا السياق إلى أن طلاب الدراسات العليا في كثير من الأحيان لديهم توقعات عالية للبرنامج، والتي غالبًا ما لا تتحقق (Dodd, 2012, p.5).

5- النظرة الجائرة التي تنجم من الإحجام عن توفير التمويل للتعليم العالي الموازي، فهناك أدلة واضحة على أن خريجي هذا النظام يمثلون إضافة إثرائية على المجتمع ككل. ونظريًّا، فإن المنافع الخاصة قد لا تكون كافية لتحفيز الطالب على دفع كامل الرسوم الباهظة للتعليم الموازي، من هنا تعالت الأصوات المنادية بتشجيع المزيد من الهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة على المشاركة في تمويل التعليم العالي الموازي. هذه الإعانات مبررة على أي حال، لأن المجتمع يحصد الفوائد من وجود شريحة أكبر من السكان مسلحة بتعليم عال. وتشمل هذه الفوائد على معدلات أسرع من التطوير التكنولوجي، وانخفاض معدلات الجريمة، ومجتمع مدني أكثر قوة (Nowakowski, 2011, p.4).

تجارب بعض الدول العربية والأجنبية في مجال التعليم الموازي والأسس الفكرية التي يستند إليها بالجامعات المعاصرة:

التعليم الموازي في الأردن:

بدأ التعليم الموازي في جامعات المملكة الأردنية مبكرًا نسبيًّا، وذلك في عام 1996م. ولقد تم استحداث البرنامج الموازي في الجامعات الرسمية لتوفير فرص التعليم لأعداد كبيرة من الطلبة الأردنيين الذين لم يتم قبولهم في "القبول التنافسي"، وكانوا يودون الخروج إلى خارج الأردن للتعليم، إلا أن هذا البرنامج

سمح لهم بالدراسة، وذلك بالتنسيق بين رغبة الطالب بتخصص معين وبين المعدلات المقررة لكل من هذه التخصصات (الخزاعلة، 2010م، ص336).

ففي أواخر التسعينات من القرن الماضي واجه التعليم العالي في الأردن انخفاضًا في التمويل الحكومي، ووضع حد لرسوم يجب أن يدفعها الطالب لإتمام تعليمه العالي، ولكن في الوقت ذاته فقد ظل الطلب على التعليم العالي في ازدياد، وارتفعت معدلات قيد الطلاب بشكل كبير، واستجابة لذلك بدأت الجامعات في تقديم برامج موازية مقابل سداد رسوم للطلاب الذين لم يتأهلوا للالتحاق بدورات دراسية بناء على امتحانات التخرج من المدرسة، حتى باتت الرسوم التي يدفعها الطلاب تشكل نسبة أكبر من تمويل التعليم العالي، وأخذت هذه النسبة بالازدياد على نحو سريع، من 64% من النفقات التشغيلية للجامعة في عام 2001م إلى 78% في عام 2005م (تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الدولي بالجمهورية اليمنية، 2010م، ص69).

التعليم العالي الموازي في أستراليا:

يقوم نظام التعليم العالي في أستراليا بكافة أنواعه على مجموعة من الأسس تتمثل في:

1- أن الحصول على التعليم العالي في أستراليا هو حق غير قابل للتصرف.
2- أن المستوى العالي من المشاركة في التعليم العالي يخدم المنفعة العامة والخاصة على حد سواء، ويمكن أن تشمل هذه الفوائد ارتفاع مستويات الدخل، وارتفاع مستويات الثقة بين الأفراد، وزيادة مستويات الإنتاجية في المجتمع.
3- لضمان أكبر قدر من العدالة في توزيع المال العام يجب أن يتوازى التمويل العام مع المساهمات الخاصة في التعليم العالي.
4- تكاليف الدراسات العليا يجب أن تعكس التكلفة الحقيقية لتقديم الدورات.
5- ينبغي أن تعالج قدرة بعض المجالات للكسب الأعلى من خلال نظام الضرائب وليس من خلال ارتفاع الرسوم الدراسية.

6- عند وضع رسوم، ينبغي أن تكون القدرة على الدفع متوازنة من العواقب الاجتماعية والفردية لتقل الديون بعد التخرج.

7- الرسوم المباشرة ليست هي التكلفة الوحيدة للتعليم العالي التي يتكبدها طلاب الدراسات العليا، إنما تتعدى ذلك إلى الدخل الضائع، ونفقات البحوث الشخصية، وتكاليف رعاية الأطفال. (Nowakowski, 2011, p.4).

ويوفر التعليم العالي في أستراليا نوعين متوازيين من برامج الماجستير، ماجستير على أساس البحوث، ويعتمد بشكل أساسي على إنجاز المشروع البحثي الموسع، وماجستير على أساس الدراسة، والذي يعتمد على اجتياز الطالب عددًا من الساعات الدراسية وإنجاز مشاريع بحثية مصغرة. النوع الأول والقائم أساسًا على البحث، هو النوع الذي يتجه إليه غالبية الطلاب الذين يعتزمون الالتحاق بالدراسة لدرجة الدكتوراه لاحقًا (EP-Nuffic, 2011, p.13).

بدأ التعليم الموازي في الجامعات الأسترالية في عام 1998م، وفي يوم 13 أبريل 2004م، اجتمعت اللجنة الفرعية لبرامج الدراسات العليا في أستراليا، وكان على لائحة الأعمال لهذه اللجنة مراجعة للتعليم الموازي في أستراليا من جانبين أساسيين:

الأول: يتعلق بمسألة ما إذا كان يجري الامتثال فعليًّا للسياسات الموضوعة للتعليم الموازي في الجامعات الأسترالية، **أما الأخرى:** فهي مسألة منفصلة تبحث في مسألة ما إذا كانت سياسات التعليم الموازي في الجامعات الأسترالية تحتاج لإعادة النظر فيها أو في مجموعة من بنودها.

وكان السبب الأساسي لإثارة هذه القضية مجموعة من القضايا ووجهات النظر الطلابية التي عكست شعور طلاب الدراسات العليا في البرامج الموازية بأنهم لا يتلقون الاهتمام المطلوب من قبل إدارات الجامعات.

وقد كان الامتثال لطلب اللجنة من قبل مؤسسات التعليم العالي على مستوى عال؛ حيث حددت بعض الكليات مجالات التحسين، وأشارت اللجنة الفرعية أنها ستلتزم بالمراقبة المستمرة لهذه التحسينات. وكانت أهم النتائج التي أسفر عنها امتثال الجامعات لصياغة التقرير الختامي ما يلي:

1- ترفض اللجنة الفرعية بقوة الرأي القائل بأن القصور في التعليم الموازي يمكن في بعض الأحيان يكون مبررًا لأسباب مادية غير أكاديمية (التعليم مقابل التكلفة)، فإما أن يبنى التعليم الموازي في حدود الموارد المتاحة، وإلا فلا ينبغي الإقدام عليه.

2- أعربت اللجنة عن القلق من التشابه والتداخل الكبيرين في تدريس نفس الوحدات الدراسية لكل من طلاب التعليم العادي والموازي، برغم اختلاف الإمكانات المتاحة ووسائل التقييم والوقت المتاح بين الفريقين، فاللجنة الفرعية واعية لضرورة الإقرار ببعض التنوع المدروس، من أجل تقنين ممارسات توحيد البرامج التدريسية.

3- أعربت اللجنة عن القلق إزاء الحالات التي يكون فيها أعضاء هيئة التدريس غير قادرين على تقديم جميع الخيارات الدراسية لكل طالب من طلاب البرنامج الموازي تبعًا لمستوى تأهيله واتجاهه وقدراته.

4- أوصت اللجنة بالعمل على محاولة إيجاد مقاعد كافية في البرامج العادية لتمكين الطالب من تجنب التعليم الموازي، أو إتاحة مجموعة معقولة من الخيارات على أقل تقدير.

5- تعزيز القدرات الفردية لطلاب الدراسات العليا؛ وذلك من خلال سد "الثغرات" في التأهيل الجامعي لبعض الطلبة، وتشمل هذه الحالات طلاب الدراسات العليا للبرامج الموازية الحاصلين على مؤهلاتهم الجامعية من خارج أستراليا، إضافة إلى تعديل إجراءات التقييم لهذه الفئة أو الفئات المشابهة من الطلاب.

6- عكست بعض الحالات رغبة أعضاء هيئة التدريس في قبول متقدم في التعليم الموازي بعد اجتيازه للمقابلة الشخصية، على الرغم من أن مقدم

الطلب قد يكون لديه ضعف في الإعداد الأكاديمي، وأوصت اللجنة بأنه ينبغي ألّا يتم الترشيح الكامل وقبول هذا الطالب حتى وإن كان قد نجح في استيفاء الشروط؛ حيث ينبغي أن تكون الترتيبات للفترة الأولية لالتحاق هذا الطالب شفافة، وتتطلب اجتيازه وحدات دراسية جامعية تعتمدها لجنة الدراسات العليا. (Sub-Committee of the Graduate Studies Committee, 2004)

الدراسة الميدانية (إجراءاتها، نتائجها)

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية من جامعة الملك سعود مكونة من (50) عضوًا من القيادات الإدارية، و(50) عضوًا من هيئة تدريس ممن سبق لهم العمل في التعليم الموازي، بالإضافة إلى (20) قائدًا من قيادات الإدارة في وزارة التعليم العالي.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

1. معامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات الأداة.
2. معامل ارتباط بيرسون لتحديد مدى الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
3. التكرارات والنسبة المئوية لوصف أفراد الدراسة.
4. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة اتجاهات استجابات أفراد العينة.

جدول رقم (1)

المتوسط	درجة الموافقة
3 – 2.34	موافق
2.33 – 1.67	موافق إلى حد ما
1.66 – 1	غير موافق

أداة الدراسة:

قامت الباحثتان بإعداد استبانة كأداة للدراسة للحصول على بيانات ومعلومات تحقيقًا لأهداف الدراسة، وذلك بالاعتماد على الأطر النظرية والدراسات السابقة ذات العلاقة بمشكلة الدراسة. وتكونت الاستبانة من ثلاثة محاور، وهي: (محور التدريس، محور البحث العلمي، محور التمهين)، وشمل كل محور على ثمان فقرات.

أولًا ـ ثبات أداة الدارسة:

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ ويوضح الجدول رقم (1) قيمة معامل الثبات لكل جزء من أجزاء الاستبانة.

الجدول (2) قيم معاملات الثبات لكل محور من محاور الاستبانة

المحور	معامل الثبات
التدريس	0.858
البحث العلمي	0.944
التمهين	0.817
كامل الاستبانة	0.861

ويتضح من الجدول رقم (2) أن قيم معاملات الثبات مرتفعة؛ مما يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

ثانيًا ـ صدق أداة الدارسة:

- **صدق الاتساق الداخلي:**

للتأكد من تماسك العبارات بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، نقوم بقياس صدق الاتساق الداخلي للأداة من خلال بيانات استجابات أفراد الدراسة بحساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه.

جدول (3) معاملات الارتباط لكل عبارة من عبارات المحور بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه

م	معامل الارتباط		
	التدريس	البحث العلمي	التمهين
1	**0.470	**0.981	**0.601
2	**0.456	**0.981	**0.586
3	**0.674	**0.981	**0.519
4	**0.674	**0.981	**0.327
5	**0.418	**0.981	**0.586
6	**0.497	**0.981	**0.609
7	**0.497	**0.981	**0.609
8	**0.520	**0.222	**0.609

(**) دالة عند 0.01

يتضح من الجدول رقم (3) أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01)؛ مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور.

نتائج الدراسة:

الإجابة عن السؤال الأول من الدراسة، والذي ينص على: ما مدى تحقيق برامج التعليم الموازي في التخصصات الإنسانية خلال فترة تطبيقه في الجامعات السعودية في مجال التدريس، البحث العلمي، التمهين؟

أولًا – محور التدريس:

جدول (4) يبين رأي أفراد العينة حول التدريس

م	العبارة		درجة الموافقة			المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق			
1	عملت الجامعة على تكريس مفهوم الجودة الشاملة والتحسين المستمر في الأنشطة التدريسية لبرامج الماجستير الموازي.	ك	0	48	72	1.40	0.492	6
		%	0	40	60			
2	تتم متابعة ومراجعة أنظمة تقييم التحصيل الدراسي للطلاب في كل المقررات.	ك	29	73	18	2.09	0.622	4
		%	24.2	60.8	15			
3	نمط التدريس في برنامج الماجستير الموازي مساوٍ من حيث الإيجابيات للنمط الصباحي.	ك	97	22	1	2.80	0.422	1م
		%	80.8	18.3	0.8			
4	يوجد ما يكفي من التنسيق والتكامل بين برامج الماجستير الموازي وبرامج الماجستير	ك	97	22	1	2.80	0.422	1م
		%	80.8	18.3	0.8			

م	العبارة		درجة الموافقة			المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق			
	الصباحي.							
5	عدد الكوادر في الجامعات هو كافٍ ومناسب لنوعَي التدريس الصباحي والموازي.	ك	14	85	21	1.94	0.539	5
		%	11.7	70.8	17.5			
6	يوجد وقت كافٍ من قبل أعضاء هيئة التدريس مخصص للعمل مع طلاب الموازي للإرشاد الأكاديمي.	ك	0	21	99	1.17	0.382	7م
		%	0	17.5	82.5			
7	يوجد ما يكفي من الوقت المخصص لتدريس برامج الماجستير الموازي لمراعاة الجانب الإبداعي في العمل التعليمي.	ك	0	21	99	1.17	0.382	7م
		%	0	17.5	82.5			
8	فئات الطلاب التي يشملها برنامج الماجستير الموازي كالطلاب ذوي المعدلات الأقل أو غير المتفرغين قد يسبب ضعف العملية التعليمية.	ك	85	35	0	2.71	0.456	3
		%	70.8	29.2	0			
المتوسط الحسابي العام = 2.01، الانحراف المعياري العام = 0.222								

من الجدول (4) يتضح لنا أن عبارات التدريس تترتب وفق الترتيب التالي:

1- نمط التدريس في برنامج الماجستير الموازي مساوٍ من حيث الإيجابيات للنمط الصباحي، ويوجد ما يكفي من التنسيق والتكامل بين برامج الماجستير الموازي وبرامج الماجستير الصباحي؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.80)؛ مما يدل على أن أفراد العينة موافقون. ويعزى ذلك إلى عدة أسباب منها: أن القائمين على برامج الماجستير الموازي من قيادات وأعضاء هيئة تدريس وإداريين هم أيضًا المسئولون عن برامج الماجستير الصباحي، مما ساعد على نقل الإيجابيات بين النمطين.

2- فئات الطلاب التي يشملها برنامج الماجستير الموازي كالطلاب ذوي المعدلات الأقل أو غير المتفرغين قد يسبب ضعف العملية التعليمية؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.71)؛ مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على ذلك. ويعزى ذلك إلى أن أغلب طلاب برنامج الماجستير الموازي يعملون صباحًا في وظائف مختلفة مما يشتت تركيزهم على البرنامج التعليمي؛ مما يسبب ضعف العملية التعليمية.

3- تتم متابعة ومراجعة أنظمة تقييم التحصيل الدراسي للطلاب في كل المقررات؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.09)؛ مما يدل على أن أفراد العينة موافقون إلى حد ما على ذلك. وقد يعزى ذلك من وجهة نظر الباحثتان إلى أن أنظمة الجودة في الماجستير الموازي لا تطبق بدرجة الحزم التي تطبق في برامج الماجستير الصباحي.

4- عدد الكوادر في الجامعات هو كافٍ ومناسب لنوعَي التدريس الصباحي والموازي؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.94)؛ مما يدل على أن أفراد العينة موافقون إلى حد ما على ذلك.

5- عملت الجامعة على تكريس مفهوم الجودة الشاملة والتحسين المستمر في الأنشطة التدريسية لبرامج الماجستير الموازي؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي

(1.40)؛ مما يدل على أن أفراد العينة غير موافقين على ذلك. ويعزى ذلك إلى قلة اللجان المسئولة عن الجودة والتحسين المستمر.

6- يوجد وقت كافٍ من قبل أعضاء هيئة التدريس مخصص للعمل مع طلاب الموازي للإرشاد الأكاديمي، ويوجد ما يكفي من الوقت المخصص لتدريس برامج الماجستير الموازي لمراعاة الجانب الإبداعي في العمل التعليمي؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.17)؛ مما يدل على أن أفراد العينة غير موافقين على ذلك. ويعزى ذلك إلى عدم وجود ساعات خاصة للإرشاد الأكاديمي، كما لا يوجد ساعات مكتبية في برامج الماجستير الموازي، بالإضافة إلى نقص المصادر التعليمية الداعمة لعملية التعليم الإبداعية.

ومن المتوسط الحسابي العام والبالغ (2.01) يتضح أن أفراد العينة موافقون إلى حد ما على عبارات هذا المحور. وقد يعزى ذلك إلى اهتمام أفراد عينة الدراس بالتحسين المستمر، وتجويد العملية التعليمية في جميع جوانبها.

ثانيًا – محور البحث العلمي:

جدول (5) يبين رأي أفراد العينة حول البحث العلمي

م	العبارة		درجة الموافقة			المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق			
1	تتوافر إمكانات وأجهزة ومنشآت البحث العلمي لطلاب الماجستير الموازي بالشكل الكافي.	ك	0	9	111	1.08	0.264	م2
		%	0	7.5	92.5			
2	يوجد مخصصات للبحث العلمي لطلاب الماجستير الموازي.	ك	0	9	111	1.08	0.264	م2
		%	0	7.5	92.5			
3	يتم الحرص على إتقان طلبة الماجستير الموازي للمنهجية العملية للبحوث والدراسات.	ك	0	9	111	1.08	0.264	م2
		%	0	7.5	92.5			
4	برنامج الماجستير الموازي يؤهل الطالب ليكون "باحثًا".	ك	0	9	111	1.08	0.264	م2
		%	0	7.5	92.5			
5	يوازن برنامج الماجستير الموازي بين المقررات التي يجتازها الطالب والأنشطة البحثية.	ك	0	9	111	1.08	0.264	م2
		%	0	7.5	92.5			
6	يوجد ما يكفي من كوادر أعضاء هيئة التدريس لمتابعة البحث العلمي لطلاب الماجستير الموازي.	ك	0	9	111	1.08	0.264	م2
		%	0	7.5	92.5			
7	يؤثر العبء التدريسي للأساتذة على نوعية البحث العلمي لطلاب الماجستير الموازي.	ك	0	9	111	1.08	0.264	م2
		%	0	7.5	92.5			
8	أضاف نتاج البحث العلمي لطلاب الماجستير الموازي رصيدًا نوعيًّا للجامعة من البحوث والدراسات.	ك	13	103	4	2.07	0.370	1
		%	10.8	85.8	3.3			
المتوسط الحسابي العام = 1.20، الانحراف المعياري العام = 0.237								

من الجدول (5) يتضح لنا أن عبارات البحث العلمي تترتب وفق الترتيب التالي:

1- أضاف نتاج البحث العلمي لطلاب الماجستير الموازي رصيدًا نوعيًّا للجامعة من البحوث والدراسات؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.07)؛ مما يدل على أن أفراد العينة موافقون إلى حد ما على ذلك. وقد يعزى ذلك إلى قلة الوقت المخصص للبحث العلمي الذي يجمع بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. حيث يعتمد الطالب على مادة واحدة تعطى له بداية البرنامج وهي مادة مناهج البحث العلمي. كذلك قلة الاهتمام بالنشر العلمي للأبحاث المميزة، فعلى الرغم من الجهود المبذولة من الطلبة في إعداد البحوث والدراسات إلا أنها لم تتلقَ نفس الجهود للنشر.

2- تتوافر إمكانات وأجهزة ومنشآت البحث العلمي لطلاب الماجستير الموازي بالشكل الكافي، ويوجد مخصصات للبحث العلمي لطلاب الماجستير الموازي، ويتم الحرص على إتقان طلبة الماجستير الموازي للمنهجية العملية للبحوث والدراسات، وبرنامج الماجستير الموازي يؤهل الطالب ليكون "باحثًا"، ويوازن برنامج الماجستير الموازي بين المقررات التي يجتازها الطالب والأنشطة البحثية، ويوجد ما يكفي من كوادر أعضاء هيئة التدريس لمتابعة البحث العلمي لطلاب الماجستير الموازي، ويؤثر العبء التدريسي للأساتذة على نوعية البحث العلمي لطلاب الماجستير الموازي؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.08)؛ مما يدل على أن أفراد العينة غير موافقين على ذلك. وقد يعزى ذلك إلى عدة أسباب منها: أن المباني التي يتم تدريس برنامج الماجستير الموازي غير مجهزة بالمكتبات، ومعامل الحاسب الآلي وغيرها بعكس نظيره برنامج الماجستير الصباحي. كذلك ضيق وقت عضو هيئة التدريس فهو محكوم بعدد ساعات محددة خصصت للتدريس، مما يؤثر على البحث العلمي نوعيًّا.

من المتوسط الحسابي العام والبالغ (1.20) يتضح أن أفراد العينة غير موافقين على عبارات هذا المحور.

ثالثًا ـ محور التمهين:

جدول (6) يبين رأي أفراد العينة حول التمهين

م	العبارة		درجة الموافقة			المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق			
1	برامج الماجستير الموازي تخدم فعليًا مجموعة من التخصصات المطروحة في سوق العمل.	ك	13	102	5	2.07	0.383	4
		%	10.8	85	4.2			
2	مُخرجات برامج الماجستير الموازي تمثل إضافة نوعية لسوق العمل.	ك	4	17	99	1.21	0.483	م6
		%	3.3	14.2	82.5			
3	تهتم التخصصات المطروحة لبرامج الماجستير الموازي بخدمة توجه المملكة نحو الاقتصاد المعرفي.	ك	4	17	99	1.21	0.483	م6
		%	3.3	14.2	82.5			
4	جودة مخرجات برامج الماجستير الموازي توازي جودة مخرجات برامج التعليم الصباحي.	ك	21	68	31	1.92	0.656	5
		%	17.5	56.7	25.8			
5	يوجد نوع من التواصل والتنسيق بين الجامعة وأرباب العمل للمساهمة في توظيف	ك	4	17	99	1.21	0.483	م6
		%	3.3	14.2	82.5			

م	العبارة		درجة الموافقة			المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق			
	خريجي برامج الماجستير الموازي من غير المدرجين وظيفيًا.							
6	برامج الماجستير الموازي هي الحل الأمثل لتجنب تعقيدات التفرغ لمن هم على رأس العمل من الراغبين بإكمال دراستهم العليا.	ك	97	22	1	2.80	0.422	م1
		%	80.8	18.3	0.8			
7	العمر أو الانقطاع عن الدراسة من العقبات التي تحول دون تمهين خريجي برامج الماجستير الموازي من غير الموظفين.	ك	97	22	1	2.80	0.422	م1
		%	80.8	18.3	0.8			
8	تقبل جامعتكم "كأحد أرباب العمل" الحاصلين على درجاتهم العلمية وفق برنامج التعليم الموازي ضمن هيئة التدريس فيها.	ك	97	22	1	2.80	0.422	م1
		%	80.8	18.3	0.8			
المتوسط الحسابي العام = 2، الانحراف المعياري العام = 0.225								

من الجدول (6) يتضح لنا أن عبارات التمهين تترتب وفق الترتيب التالي:

1. برنامج الماجستير الموازي هو الحل الأمثل لتجنب تعقيدات التفرغ لمن هم على رأس العمل من الراغبين بإكمال دراستهم العليا، والعمر أو الانقطاع عن الدراسة من العقبات التي تحول دون تمهين خريجي برامج الماجستير الموازي من غير الموظفين، وتقبل جامعتكم "كأحد أرباب العمل" الحاصلين على درجاتهم العلمية وفق برنامج الماجستير الموازي ضمن هيئة التدريس فيها؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.80)؛ مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على ذلك. بالفعل كان برنامج الماجستير الموازي حلًّا مناسبًا لكثير من الفئات، حيث وجد الكثير من الأقبال فور الإعلان عنه.
2. برامج الماجستير الموازي يخدم فعليًّا مجموعة من التخصصات المطروحة في سوق العمل؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.07)؛ مما يدل على أن أفراد العينة موافقون إلى حد ما على ذلك. ويعزى ذلك إلى قلة التخصصات المطروحة في برامج الماجستير الموازي، مما حل جزءًا من احتياجات سوق العمل.
3. جودة مخرجات برامج الماجستير الموازي توازي جودة مخرجات برامج الماجستير الصباحي؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.92)؛ مما يدل على أن أفراد العينة موافقون إلى حد ما على ذلك. وقد يعزى ذلك إلى أن طلاب الماجستير الصباحي متفرغين للدراسة مما يساعد في تجويد المخرجات، والعكس صحيح بالنسبة لطلاب الماجستير الموازي.
4. مُخرجات الماجستير الموازي تمثل إضافة نوعية لسوق العمل، وتهتم التخصصات المطروحة لبرامج الماجستير الموازي بخدمة توجه المملكة نحو الاقتصاد المعرفي، ويوجد نوع من التواصل والتنسيق بين الجامعة وأرباب العمل للمساهمة في توظيف خريجي برامج الماجستير الموازي من غير المدرجين وظيفيًّا؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.21)؛ مما يدل على أن أفراد العينة غير موافقين على ذلك. ويعزى ذلك إلى عدة أسباب

منها: قلة التخصصات المطروحة في برنامج الماجستير الموازي، أما بالنسبة لتوظيف خريجي برامج الماجستير الموازي فيعزى ذلك إلى قلة اهتمام الجامعة بتوظيف خريجيها بشكل عام سواء في البرنامج الماجستير الموازي أو الصباحي.

ومن المتوسط الحسابي العام والبالغ (2) يتضح أن أفراد العينة موافقين إلى حد ما على عبارات هذا المحور.

الإجابة عن السؤال الثالث من الدراسة والذي ينص على ما الإجراءات المقترحة لتطوير برامج التعليم الموازي في التخصصات الإنسانية؟

مجال التدريس:

1- تطبيق أنظمة الجودة في الماجستير الموازي بدرجة الحزم التي تطبق في برامج الماجستير الصباحي. وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- تقييم التحصيل الدراسي بشكل مستمر.
- عقد اللجان مختصة في الجودة وتطبيق المعايير في برامج الماجستير الموازي.
- تحديد ساعات خاصة للإرشاد الأكاديمي لطلاب الماجستير الموازي.
- تحديد ساعات مكتبية في برامج الماجستير الموازي.
- نقل برامج الماجستير الموازي إلى مباني الماجستير الصباحي؛ بحيث يستفيد الطلبة من المصادر المختلفة وجميع مرافق الجامعة.

2- السماح لأنماط مختلفة من المؤسسات بالتواجد، والعمل على تغيير طريقة تقديم الدعم الحكومي لمؤسسات التعليم العالي عبر التحول من ميزانيات الأداء إلى أنواع مختلفة من الميزانيات التي تركز على الأداء والكفاءة، ومنح التمويل بناء على نتائج الأداء والعمل المتفوق.

3- إيجاد خطة لجذب الطلاب المتميزين فعليًا ممن لا تنطبق عليهم شروط التسجيل في برامج الماجستير الصباحي، وتشجيعهم على الالتحاق ببرامج الدراسات العليا الموازية.

البحث العلمي:

1- دعم البحث العلمي لطلاب الماجستير الموازي والعمل على تطوير المهارات البحثية، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- إضافة المواد التي تساعد طلبة الماجستير الموازي على إتقان المنهجية العملية للبحوث والدراسات.
- توعية الطلاب بأهمية النشر العلمي للأبحاث وكيفية ذلك.
- توفير إمكانات وأجهزة ومنشآت البحث العلمي لطلاب الماجستير الموازي، من خلال نقل برامج الماجستير الموازي إلى مباني الماجستير الصباحي (كما ذكر سابقًا)، حيث يتوفر فيها جميع المرافق الداعمة للبحث العلمي.
- رصد ميزانية خاصة لدعم البحث العلمي لطلاب الماجستير الموازي، ولتشجيع أعضاء هيئة التدريس على البحوث المشتركة مع طلاب الماجستير الموازي.
- وضع بعض المميزات المادية والمعنوية لعضو هيئة التدريس في برامج الماجستير الموازي لتشجيع البحث العلمي للطلبة.

التمهين:

1- وضع خطة إستراتيجية تهدف إلى تمهين طلاب الماجستير الموازي تشمل الإجراءات التالية:

- العمل على إضافة التخصصات التي تخدم سوق العمل بصورة أوسع.
- نشر ثقافة التمهين في برامج الماجستير بشكل عام والماجستير الموازي بشكل خاص.
- عمل دراسات مستمرة من قبل الجامعة لمعرفة التخصصات التي يحتاج لها سوق العمل.
- عمل قاعدة بيانات خاصة بطلبة برامج الماجستير الموازي وتخصصاتهم وإتاحتها لأرباب العمل.

مراجع الدراسة

المراجع العربية:

1. أبو عواد، نداء (2013). الليبرالية الجديدة والتعليم ـ مضمونها وآثارها في السياق الفلسطيني المستعمر، ورقة غير منشورة تم تقديمها إلى المؤتمر السنوي الخامس "التعليم من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية، لمعهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيتk بتاريخ ١٣ مارس 2013.
2. الأمين، عدنان (2009)، إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته (1998 – 2009)، تقرير مقدم إلى المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، المنعقد في القاهرة من 31 مايو إلى 2 يونيو2009.
3. باروم، سميرة هشام (2005م)، التعليم الموازي ضرورة عصرية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، بحث مقدم إلى ورشة عمل تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبد الله بن عبد العزيز حول التعليم العالي التي أقامتها جامعة الملك عبد العزيز، المنعقدة بتاريخ 19-21 ذو الحجة 1425هـ.
4. البشري، سهام بنت سالم بن حمدان (1433 ـ 1434هـ). تقويم جودة الخدمة التعليمية المقدمة في برنامج التعليم الموازي ـ دراسة ميدانية على جامعة أم القرى، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
5. البصام، أحلام خالد (2007م)، دور مديرة المدرسة في تطوير الأنشطة المدرسية غير الصفية للمرحلة المتوسطة بمدارس البنات الحكومية في مدينة الرياض من وجهة نظر المديرات ورائدات النشاط، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود.
6. بيومي، عبد الله؛ الطويل، عبد العزيز عبد الهادي (2010م)، التعليم الموازي للكبار في مصر في ضوء بعض التجارب والخبرات الأجنبية المعاصرة، بحث أجري في المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.

7. الترتوري، محمد عوض (2009م)، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، ط (2)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
8. جامعة الملك سعود (2016)، الماجستير الموازي، (http://graduatestudies.ksu.edu.sa/ar)
9. حداد، وديع (2004م). التجديد في التربية إلزام أم التزام، بحث مقدم إلى الملتقى الثقافي التربوي الثالث عشر للمدارس الخاصة، المنعقد في عمان، الأردن بتاريخ 27إبريل 2004م.
10. الخزاعلة، محمد سلمان (2010م)، النظام التربوي بين وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي، ط (1)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
11. خليفة، فاطمة بنت محمد حمزة (1427 ـ 1428)، الطاقة الاستيعابية للجامعات السعودية في ضوء زيادة الطلب المجتمعي على التعليم الجامعي ـ رؤية مستقبلية، رسالة مقدمة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الفلسفة في الإدارة التربوية، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.
12. الرشود، عبد الله بن محمد (2012م)، المشكلات التعليمية لدى طلاب التعليم الموازي في مرحلة الماجستير في كليتي أصول الدين واللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم الموازي ـ الحاضر والمستقبل، والمقام بجامعة الملك سعود يومي الثلاثاء والأربعاء 6 –7 ربيع الآخر 1433 هـ الموافق 28 –29 فبراير 2012م.
13. زهو، عفاف محمد توفيق (2004م)، دراسة تحليلية لأهم الاتجاهات الحديثة في صيغ التعليم الموازي، بحث مقدم إلى مؤتمر تعليم الكبار وتنمية المجتمع في مطلع القرن الجديد، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 17 ـ 18 يناير 2004م.

14.السالوس، منى بنت علي؛ الصديقي، سحر بنت مفتي (2013م)، مشكلات التعليم الموازي في جامعة طيبة من وجهة نظر الطالبات، بحث منشور في المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد العاشر، نوفمبر 2013، ص73 ـ 112.

15.شريان، عايض (2009)، تحليل الوضع الراهن لجامعة صنعاء، دراسة منشورة في المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (4)، ص 109 ـ 147.

16.الصالح، عثمان بن عبد الله (2012هـ)، تنافسية مؤسسات التعليم العالي: إطار مقترح، دراسة منشورة في مجلة الباحث، عدد 10 لسنة 2012، ص 297 ـ 310.

17.الصرايرة، خالد أحمد؛ العساف، ليلى (2008م)، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، بحث منشور في المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الأول لعام 2008، العدد الأول.

18.عطية، محسن علي (2009م)، الجودة الشاملة والجديد في التدريس، ط (1)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

19.علي، سمير الشيخ (2011م)، الجامعات الخاصة في الدول العربية ومشكلات التعليم العالي الرسمي ـ دراسة ميدانية لرأي طلاب وأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 27، العدد 54، ص37 ـ 74.

20.الغبان، محروس بن أحمد (1435هـ)، التمايز في التعليم الجامعي بين التدريس والبحث، بحث منشور في المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد العاشر، نوفمبر 2013، ص11 ـ 72.

21.المدونة الإلكترونية (2016). التعليم الموازي في المملكة العربية السعودية، ().www.blogspot.com

22.المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات (2013م)، حالة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية 2013 / 1434، مكتبة الملك فهد، ط (3)، الرياض.

23. المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات (2013م)، الوظيفة الثالثة للجامعات، مكتبة الملك فهد، الرياض.

24.هيئة المساحة الجيولوجية السعودية (2012م)، المملكة العربية السعودية ـ حقائق وأرقام، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

المراجع الأجنبية:

1. Dodd, Mark C (2012). Parallel teaching of postgraduate coursework students in undergraduate courses: An examination of student expectations, experiences and views, The Journal of the Education Research Group of Adelaide, Volume 2, Number 3, February 2012.
2. European Platform, the Netherlands organisation for international cooperation in higher education (EP-Nuffic) (2011). The Australian education system described and compared with the Dutch system, 2rd edition, February 2011, version 2.
3. Nowakowski, John, National President of "Council of Australian Postgraduate Associations" CAPA (2011). The Allocation and Funding of Commonwealth Supported Postgraduate Places.. Consultation Paper Response, December 16.
4. Sub-Committee of the Graduate Studies Committee (2004). Postgraduate Coursework Sub-Committee Agenda, The university of Sydney, 13 April 2004.
5. Villa, Richard A, Thousand, Jacqueline S. & Nevin, Ann I (2004). A guide to Co-Teaching, sage publishers, California, USA.